



منظمة العمل العربية

الندوة القومية حول  
"هجرة وتنقل العمالة العربية لدعم فرص التشغيل"  
تونس 2014/11/19-21

"سياسات وقضايا الهجرة في إطار الشراكة  
الأورومتوسطية"

د. علي حمدي  
- تونس -

# المحتوى

## الصفحة

	مقدمة
3	I. المعطيات الإجمالية للهجرة الدولية : .....
4	1. حركة الهجرة نحو الوجهات التقليدية : الاتحاد الأوروبي .....
4	2. حركة الهجرة نحو الوجهات الجديدة : كندا وأستراليا .....
9	II. العوامل الموضوعية الأوروبية المتعلقة بالإقبال المتزايد على الكفاءات.....
9	1. العوامل المتعلقة بالعولمة .....
9	2. العوامل الموضوعية المتعلقة بالتركيبة السكانية للمجتمعات الأوروبية .....
12	III. السياسات الجديدة في مجال الهجرة في الإتحاد الأوروبي .....
16	IV. الانعكاسات غير المتكافئة لهجرة العمالة الماهرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية .....
16	1. الانعكاسات الإيجابية للهجرة على بلدان الاستقبال .....
17	2. الانعكاسات السلبية للهجرة في منظور بلدان الإرسال .....
20	3. الانعكاسات السلبية للهجرة إلى أوروبا على التنمية في بلدان الإرسال .....
21	V. الانعكاسات السلبية الأخرى لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على مستوى التنمية .....
22	1. على المستوى الإجمالي .....
23	2. على المستوى النوعي .....
23	3. على المستوى القطاعي .....
23	4. على مستوى الاستثمارات الأجنبية الأوروبية .....
24	5. على مستوى التكامل جنوب/جنوب .....

# **"الآثار السلبية والانعكاسات الأخرى لهجرة العمالة الماهرة والكافاءات العربية المؤهلة على عمليات التنمية في الدول العربية"**

## **مقدمة :**

تعدّ الهجرة تقليدياً من القنوات الهامة للتخفيف من البطالة إلى جانب كونها مصدراً من مصادر العملة الصعبة عن طريق تحويل مدخرات المهاجرين للمساهمة في تمويل التنمية. وإضافة إلى ذلك فإنّ للهجرة في مفهومها الحديث عائدات استراتيجية اقتصادياً وعمرياً وتكنولوجياً كما يتجلّى ذلك من مختلف تجارب البلدان الصناعية الجديدة في شرق آسيا. إلا أنّ السياسات الجديدة للهجرة في سياق اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية أفرزت سلبيات مباشرة تؤثّر على مستقبل التنمية في بلدان الضفة الجنوبية للمتوسّط.

وتركيزاً على هذا الجانب، تتعرّض هذه المداخلة إلى المحاور التالية :

- I. المعطيات الإجمالية للهجرة الدولية
- II. العوامل الموضوعية الأوروبية المتعلقة بالإقبال المتزايد على الكفاءات المهاجرة
- III. السياسات الأوروبية الجديدة في مجال الهجرة في ضوء الشراكة الأورومتوسطية
- IV. الانعكاسات غير المتكافئة لهجرة العمالة في إطار الشراكة الأورومتوسطية
- V. الانعكاسات السلبية الأخرى لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

## I. المعطيات الإجمالية للهجرة الدولية :

تعدّ حركة الهجرة من سمات التاريخ البشري على مرّ العصور. فهي مسألة قديمة حديثة زادت معدّاتها في عالم اليوم بصورة ملحوظة لعديد العوامل والظروف. ويتبين من خلال تقرير الأمم المتحدة لسنة 2010 أنّ حجم المهاجرين في العالم يقدّر بما يزيد عن 200 مليون شخص منهم 22 مليون عربي. وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ ثلثي المهاجرين في العالم انتقلوا من بلدان نامية إلى بلدان متقدمة والثلث المتبقّي بين بلدان نامية في ما بينها. وتشير مختلف التقارير إلى أنّ المتغيرات الدولية وعولمة الاقتصاد والضغوطات التي يمارسها القطاع الخاص على الحكومات والأوضاع الديمografية في البلدان المتقدمة ستؤدي إلى مزيد من الانفتاح في مجال الهجرة على الرّغم من التشريعات الحالية الصارمة.

وبالرغم من مؤشرات تزايد الهجرة فإنّ البيانات المتعلقة بها غير دقيقة وغير محيّنة وتختلف من مصدر إلى آخر لأسباب تتعلق بالنظم الإحصائية ولأسباب سياسية في بعض الأحيان.

### 1. حركة الهجرة نحو الوجهات التقليدية : الإتحاد الأوروبي :

استقبلت بلدان الاتحاد الأوروبي (27) سنة 2010 أربعة (4) ملايين مهاجر يتوزّعون كما يلي :

- الهجرة الأوروبيّة/الأوروبيّة : 1.8 مليون (45 %) ؛
- الهجرة المتأتّية من بلدان غير أوروبية : 2.2 مليون (55 %).

ويشير جهاز الإحصائيات الأوروبيّة (Eurostat) إلى أنّ البلدان الأكثر استقطاباً للهجرة (موطنون أوروبيون وأجانب) خلال سنة 2010 : إسبانيا (80.000)، ألمانيا (558.000)، بريطانيا (451.000)، إيطاليا (393.000) وفرنسا (182.000) وهو ما يمثل 60 % من مجموع الوافدين على الإتحاد الأوروبي سنة 2010.

## حركة الهجرة في أهم بلدان الإتحاد الأوروبي - 2010

البلد	مجموع المهاجرين	المواطنون الأوروبيين (%)	المواطنون غير الأوروبيين (%)
بلجيكا	68800	49	51
دنمارك	34300	51	49
ألمانيا	558500	43	57
إيرلندا	84400	23	77
اليونان	86700	79	21
إسبانيا	80300	62	38
فرنسا	182400	-	-
إيطاليا	392800	74	26
هولندا	67700	53	47
النمسا	85400	47	53
البرتغال	27700	84	16
السويد	80400	68	32
بريطانيا	451700	69	31
النرويج	37400	44	56
سويسرا (غير عضو في الاتحاد الأوروبي)	107200	38	62

المصدر : Eurostat -.2011

وتقييد المعطيات المتوفرة في حالة فرنسا أنه بالرغم من القيود الموضوعة على الهجرة فإنَّ عدد المهاجرين في تزايد مستمرٌ. مع الإشارة إلى أنَّ الهجرة المتأتية من التجمع العائلي لا تمثل في المعدل العام إلا 19.5 % من مجموع المهاجرين إلى فرنسا.

### تطور عدد المهاجرين إلى فرنسا

**2009-2004**

السنوات	*2004	*2005	*2006	*2007	2008	**2009
عدد المهاجرين	103462	120352	132017	134123	-	182400
منهم تجمع عائلي	23081	27267	26768	25420	-	28500

\* Haut Conseil de l'Immigration : Rapport statistique 2004-2009

\*\* Eurostat, op.cit

وتتّسم هذه الهجرة في السنوات الأخيرة بارتفاع معدل المهندسين والكفاءات العليا في مختلف الاختصاصات الذين يمثّلون 40 % من مجموع المهاجرين إلى فرنسا في 2009. وأنّ نسبة الكفاءات الوسيطة من الفنيين والعمال الماهرين مازالت مرتفعة حيث تمثل 41 %. إلا أنّ الحاجة مازالت موجودة بالنسبة لليد العاملة العادلة التي تمثل 19 %.

### نقل المجموعات المهاجرة إلى فرنسا

2010-2000	
الزيادة	مناطق الإرسال
% 45 +	- إفريقيا جنوب الصحراء
% 40 +	- آسيا
% 37 +	- أوروبا الشرقية والوسطى
% 17 +	- بلدان المغرب العربي
% 17 -	- إيطاليا، إسبانيا وبولونيا

المصدر : INSEE-2011

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ نقل الهجرة المغاربية إلى فرنسا تراجع بشكل حاد في الفترة 2010-2000 مقارنة بالفترة 1970-1999 وذلك بالنظر إلى نقل المجموعات المهاجرة الأخرى.

وعموماً يبلغ عدد المهاجرين المقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي سنة 2010، 30 مليون مهاجر أي ما يمثّل 6.6 % من مجموع السكان. وتسجيّل الهجرة في ألمانيا وفرنسا أعلى النّسب.

### الهجرة المقيمة في أهم البلدان المستقبلة تقليدياً للعمالة في الاتحاد الأوروبي - 2008

أكبر المجموعات المهاجرة	النسبة	المهاجرون (1000)	عدد السكان (1000)	البلد
تركيا	8.9	7342	75190	ألمانيا
الجزائر	7.9	5000	63186	فرنسا
ألبانيا	8.0	890	10.000	اليونان
المغرب	6.6	2772	39426	إسبانيا
تركيا	4.3	702	15556	هولندا
ألبانيا	3.4	1990	55898	إيطاليا

المصدر : Eurostat : Note statistique sur les populations non nationales dans les Etats membres de l'UE-2009

وتُجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة استقطبت في الفترة 2004-2008 حوالي 8 مليون مهاجر. وتمنح سنويًا حوالي 675.000 تأشيرة خضراة للعمل. ويمثل المهاجرون 7.7% من مجموع السكان.

## 2. حركة الهجرة نحو الوجهات الجديدة : كندا واستراليا :

تعتبر كندا واستراليا تاريخيا من أهم البلدان المستقبلة للعمالات بحكم اتساع المساحات الجغرافية وضعف الكثافة السكانية واحترام تنوع الثقافات. وهو ما يفسر الارتفاع المتواصل للهجرة نحو هاتين الوجهتين.

### 1.2 الهجرة إلى كندا :

بلغت تدفقات الهجرة إلى كندا في السنوات الأخيرة حوالي 1.5 مليون.

#### المهاجرون إلى كندا (2011-2006)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
عدد المهاجرين	239049	221350	235823	262240	251613	236758	1.436.863

Citoyenneté et immigration Canada-2012

وتُجدر الملاحظة أن مقاطعة الكيبك (الفرنكوفونية) والتي يمكن أن تمثل وجهة مناسبة لمواطني دول المغرب العربي، تستقبل في المعدل العام 17.7% من مجموع المهاجرين، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الانباريو (52.7%) من مجموع المقاطعات الكندية.

#### الهجرة الوافدة على الكيبك

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
المهاجرون (%)	37586	39554	44242	43312	44681	45208	254583
النسبة (%)	16.4	17.9	18.8	16.5	17.8	19.1	17.7

## 2.2 الهجرة إلى أستراليا :

تشير بعض التقارير (Australie-immigration-2011) إلى أن أستراليا تستقبل كلّ أربع دقائق مهاجراً جديداً.

فهي أرض الهجرة بامتياز تاريخياً حيث تجاوزت تيارات الهجرة الوافدة من البلدان التقليدية وهما بريطانيا وإيطاليا لتشمل في السنوات الأخيرة خاصة الهند والصينيين ومواطني دول الشرق الأوسط. ويمثل الآسيون عموماً المجموعة السكانية الأكبر بعد الاستراليين البيض. ويبلغ عدد المهاجرين في 2010 4.4 مليون منهم 96.000 هند و70.000 صينيين. ويمثل نقل الهجرة الإجمالية 23 % من مجموع السكان.

وتتوفر أستراليا سنوياً بين 90.000 و100.000 تأشيرة إقامة للعمل. وبصفة إجمالية تؤكّد المؤشرات البعد الدولي للتشغيل بصفة عامة وتشغيل الكفاءات العليا على وجه التحديد وخاصة في الإعلامية وتكنولوجيا المعلومات التي تشهد منافسة شديدة في سوق العمل الدولية بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. وتعتبر الهند من أكبر المنتجين لهذه الكفاءات حيث تصدر سنوياً حوالي 200 ألف مختص.

## II. العوامل الموضوعية الأوروبية المتعلقة بالإقبال المتزايد على الكفاءات :

### 1. العوامل المتعلقة بالعلومة :

وفرّت العولمة زيادة في حركية كل عوامل الإنتاج باستثناء حركية العمال. ويرى الكثيرون أنّ منظمة التجارة الدولية ركّزت نشاطها بما يحقق مصالح دول الشمال بقرار الانتقال الحرّ للسلع والخدمات وأغفلت مصالح الجنوب متجاهلة حرية انتقال الأفراد. وقد قصرت هذا الحقّ على رعايا الدول المتقدّمة في ما بينها.

وبالرغم من ذلك فإنّ جدلية العولمة ستؤدي إلى سوق عماله عالميّة أكثر مرنة وهو ما يمثل إمكانّيات توظيف الكفاءات العليا لبلدان الجنوب في بلدان الشمال لمواجهة الطلب المتزايد للكفاءات وذلك باعتبار التهرّم السكاني في البلدان المتقدّمة واستقرار التزايد الديمغرافي فيها بل وحتى تراجعه على الأمد المتوسط. علما وأن إنتاج الكفاءات انتقل تفليه تدريجياً -عوامل ديمغرافية معروفة- من البلدان المتقدّمة إلى البلدان النامية حيث يقدر البنك الدولي أنّ 60 % من الطلبة في العالم سنة 2008 في بلدان الجنوب.

وتشير تقارير منظمة اليونسكو (تقرير 2009) إلى أنّ عدد الطلبة الإجمالي في العالم يقدر بـ 132 مليون منهم 33 مليون في أمريكا الشمالية وبلدان الاتحاد الأوروبي و 99 مليون طالب في البلدان الصاعدة والنامية أي أنّ نسبة الطلبة في بلدان الجنوب تمثل 75 %.

### 2. العوامل الموضوعية المتعلقة بالتركيبة السكانية للمجتمعات الأوروبية :

تقدر حاجة أوروبا "الغربيّة" بـ 30 مليون عامل أجنبي للفترة 2010-2030، منهم حوالي 10 ملايين خلال العشرية 2010-2020 من مختلف المستويات.

ومن أهمّ المجالات التي ستسجل فيها أوروبا عجزاً في المختصين هي مجالات تقنيات المعلومات والاتصال.

## توقعات العجز في قطاع المعلومات والاتصال في بعض البلدان الأوروبية

188.200	ألمانيا
81.200	بريطانيا
67.000	فرنسا
58.700	إيطاليا
50.000	هولندا
34.700	بلجيكا
29.100	النمسا
26.100	إسبانيا
8200	الدنمارك
7000	السويد

المصدر : Etude IDC/Stratégie pour l'emploi dans la sté de l'information-2009

وتسند توقعات هذا العجز في اليد العاملة إلى التراجع الحالي للنمو الديمغرافي إلى 0.23 % في المعدل العام لبلدان الإتحاد الأوروبي. علما وأنّ هذا التراجع في بعض البلدان يقترب من الصفر مثل ألمانيا والنمسا وإيطاليا وإسبانيا والتي لا تحافظ على نمو السكان النشطين إلا بالهجرة الوافدة. أمّا البلدان التي حافظت على نمو ديمغرافي فهي فرنسا (0.4 %) و هولندا (0.5 %).

.(Annuaire démographique 2006. Conseil de l'Europe)

وبصفة إجمالية وإذا حيّدنا عامل الهجرة فإن عدد السكان النشطين سيتراجع حسب التوقعات كما يلي :

2020 (بالمليون)	2000 (بالمليون)	
35	40	ألمانيا
21	25	إيطاليا
25.5	26.3	فرنسا
15.3	16.6	إسبانيا
28.5	29.5	بريطانيا

المصدر : - Conseil de l'Europe

- Annuaire démographique-2004 ; - P. Drucker : une perspective du proche avenir

ويتواءزى التراجع الحادّ لنسبة تجدد الأجيال مع تعمق ظاهرة تهرّم المجتمعات الغربية حيث أنّ معدل النسبة في الاتحاد الأوروبي للفئة العمرية 60 سنة وما فوق تقدر بـ 21.4 %. وستجّل أعلى النسب في إيطاليا بـ 23.5 % وفي ألمانيا 22 % وفي فرنسا 21.3 %. وستبلغ هذه النسب 25 % في 2015 و35 % سنة 2040 (INSEE, 2007). وتقدّر الإسقاطات أنّ الاتحاد الأوروبي سيجّل عجزاً في الشريحة العمرية 20-29 سنة في الفترة 2000-2020 بـ 11 مليون فرد في حين أنّ الشريحة العمرية 50-64 سنة ستبلغ 16.5 مليون.

ونتيجة لهذه العوامل الديمografية تتّجه السياسات الاجتماعية في البلدان الصناعية إلى التربيع في السنّ القانونية للإحالة على التقاعد والتخفيض في السنّ القانونية للدخول إلى سوق الشغل.

وتقييد عديد التقارير أنّ هذه السياسات التعديلية لن تكفي ما لم تستعين بالهجرة. وفي هذا الصّدد تقترح لجنة جاك أطلّي (Jacques ATTALI) حول النموّ استقدام 500.000 مهاجر سنوياً إلى جانب تسوية وضعيات المهاجرين غير الشرعيين وكذلك إلغاء العقوبات على المشغّلين للعمال غير القانونيين وذلك لتأمين حاجة فرنسا إلى اليد العاملة المهاجرة في أفق 2025 المقدّرة بـ 7.5 مليون.

### III. السياسات الجديدة في مجال الهجرة في الإتحاد الأوروبي :

يَتَّجَهُ الإِتَّحَادُ الأُورُوبِيُّ إِلَى اعْتِمَادِ سِيَاسَةٍ مُوحَّدَةٍ وَمُنَسَّقَةٍ فِي مَجَالِ الْهِجْرَةِ تَسْتَندُ إِلَى سَتَّةِ مَبَادِئٍ أَسَاسِيَّةٍ :

- استمرار الازدهار الاقتصادي عن طريق مساهمة الهجرة الشرعية بما يستجيب لاحتياجات سوق العمل ؟
- المحافظة على مستوى السكان النشطين ؟
- الحفاظ على توازنات الصناديق الاجتماعية بسبب تراجع السكان النشطين وتوسيع فئة المستنين ؟
- اعتماد نظام الحصص وربطها بالاحتياجات الحقيقية ؟
- التضامن مع دول الجنوب المرسلة للعمال ؟
- الحفاظ على الأمن الداخلي بمقاومة الهجرة غير الشرعية واعتماد سياسات حدودية موحدة.

ويتم التركيز في هذه السياسة الإتحادية على تلبية احتياجات سوق العمل الأوروبية الآنية والمستقبلية (في أفق 2020) وذلك باعتماد مبدأ "الهجرة المنقاة" التي تتبنى على :

1. استقدام الكفاءات العليا بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الأوروبي وفقاً لاستراتيجية لشبونة التي تهدف إلى جعل الاقتصاد الأوروبي الأعلى تنافسية في العالم. كما تنص هذه السياسة على إقرار الاعتراف بشهائد التعليم والمساواة في الأجور وظروف العمل مع المحليين في نفس الدرجة وعلى حق التنقل والعمل في مختلف بلدان الإتحاد.
2. استقدام العمال الموسميين لمجابهة العجز في اليد العاملة العادلة الموسمية مع مراعاة الخصائص الوطنية في بعض القطاعات وبعض المناطق.
3. تحديد الاحتياجات القطاعية من اليد العاملة على مستوى كل بلد عضو في الإتحاد الأوروبي. ويمثل هذا التوجّه الجديد قاسماً مشتركاً عاماً مع بعض التمايزات.

مثال فرنسا :

شخص مجلس التحليل الاستراتيجي في تقريره الصادر في سنة 2006 "آفاق المهن والمهارات" عجزاً في اليد العاملة في سبعة عشر (17) مجالاً :

- البناء والأعمال العامة ؛
- الفنقة والمطاعم ؛
- الفلاحة والصيد البحري ؛
- الميكانيك ومهن التعدين ؛
- الكهرباء والإلكترونيك ؛
- الصيانة ؛
- المهن الهندسية ؛
- النقل اللوجستيك والسياحة ؛
- المهن الصناعية ؛
- مواد البناء ؛
- التصرف وإدارة المؤسسات ؛
- الإعلامية ؛
- الدراسات والبحوث ؛
- البنوك والتأمينات ؛
- التجارة
- الخدمات الموجهة للأفراد والجماعات العمومية ؛
- الصحة والعمل الاجتماعي والثقافي والرياضي.

وممّا تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أنّ أغلب هذه المهن مفتوحة لمواطني دول الإتحاد الأوروبي دون غيرهم. وعلى هذا الأساس فإنّ فرنسا حدّدت في سنة 2008 عجز اليد العاملة في 180 مهنة موزّعة إلى قائمتين :

- قائمة بـ 150 مهنة مفتوحة لمواطني دول الإتحاد الأوروبي المنتمية حديثاً إلى الإتحاد ؛
- قائمة بـ 30 مهنة مفتوحة للبلدان من خارج الإتحاد الأوروبي دون أي تخصيص للدول المنخرطة في مسار الشراكة الأورو-متوسطية.

ولتأمين هذه الحاجيات تمّ :

- إقرار سياسة الحصص لاستقدام اليد العاملة الأجنبية بالتنسيق مع دول الإتحاد ؛

- عقد اتفاقيات ثنائية مع بلدان الإرسال شملت إلى حد الآن : السنغال (2006/9/28) والغابون (2007/7/5) والكونغو (2007/10/25) والبنين (2007/11/28) وتونس (2008/4/28). وتجري المفاوضات حاليا مع مالي ومصر والفلبين.

وتم تشخيص هذه المهن في مجالات التجارة والإلكترونيك والإعلامية والبناء والأشغال العامة والميكانيك والصيانة والنقل والسياحة والتصرف، إلخ... كما تم توزيعها جهويًا.

وهذه السياسات الجديدة في مجال الهجرة أفضت إلى اعتماد خارطة جديدة لبطاقات العمل :

### **الصنف الأول يتعلّق بهجرة العمل :**

- بطاقة إقامة مؤقتة عمل تحمل صفة "أجير" لمدة سنة ؛
- بطاقة إقامة مؤقتة عمل تحمل صفة "عامل مؤقت" لمدة تقل عن سنة ؛
- بطاقة إقامة مؤقتة تحمل صفة "عامل موسمي" لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد (تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ الجالية الموسمية المغربية تمثل 49 % والجالية البولونية 46 %، ولا تمثل الجالية التونسية إلا 5 % من مجموع الموسميين) ؛
- بطاقة إقامة مؤقتة تحمل صفة "مهنة فنية وثقافية" بعنوان أجير لمدة سنة ؛
- بطاقة إقامة للمجموعة الأوروبية تحمل صفة "كل الأنشطة المهنية" بعنوان أجير ؛
- الرخصة المؤقتة للعمل بعنوان "أجير" لمدة أقصاها سنة.

### **الصنف الثاني يتعلّق بحق الإقامة والعمل للكفاءات العليا**

- "بطاقة مقيم" لمدة 10 سنوات قابلة للتجديد ؛
- "بطاقة إقامة" تحمل صفة "كفاءات ومواهب" لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد ؛
- "بطاقة إقامة مؤقتة" تحمل صفة "العلمي" لمدة سنة قابلة للتجديد ؛
- "بطاقة إقامة مؤقتة" تحمل صفة "الحياة الشخصية والعائلية" لمدة سنة قابلة للتجديد وتمكن أصحابها من ممارسة أي نشاط مهني.

المصدر : Agence Nationale d'accueil des Etrangers et des Migrants (ANAEM-2008)

## أمثلة أخرى من بلدان الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان المتقدمة الأخرى :

المقاييس المعتمدة	أهم محددات سياسة الهجرة	البلد
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الكفاءات والخبرات العالية جداً (ليس هناك عجز في الكفاءات الوسيطة) ؛</li> <li>- ليس هناك قائمات محددة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هجرة العمل</li> <li>(هجرة نوعية)</li> </ul>	ألمانيا
<ul style="list-style-type: none"> <li>- اعتماد قائمات سنوية مفتوحة لغير الأوروبيين في مجالات البناء والتزل والنسيج والنقل، وصناعة الخشب والصناعات الغذائية والصيد البحري ؛</li> <li>- اعتماد نظام الحصص (بلغ عدد المهاجرين في 2007 : 200.000 منهم 56.000 في إطار حرص غير الأوروبيين).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هجرة حسب الحاجيات</li> </ul>	إسبانيا
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ليس هناك نظام حرص ؛</li> <li>- اعتماد نظام تقييمي بالنقاط (système à points) باعتبار معايير الشهادة العلمية والكفاءة المهنية واللغة...</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هجرة منتقاة</li> </ul>	بريطانيا
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المساهمة في النمو الاقتصادي ؛</li> <li>- إلغاء نظام القائمات وتعويضه بنظام يقيم "الرأس المال البشري" للمترشّ للهجرة باعتبار : <ul style="list-style-type: none"> <li>• مستوى الدراسة (25 نقطة) ؛</li> <li>• مستوى اللغة (24 نقطة) ؛</li> <li>• التجربة المهنية (21 نقطة) ؛</li> <li>• العمر (10 نقاط) ؛</li> <li>• المهنة المطلوبة (10 نقاط) ؛</li> <li>• القدرة على التأقلم (10 نقاط) .</li> </ul> </li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هجرة مهنية</li> </ul>	كندا
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تأمين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المدى البعيد ؛</li> <li>- المساعدة على ضمان تنافسية أعلى للاقتصاد ؛</li> <li>- اعتماد نظام الحصص حسب الحاجيات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>هجرة اقتصادية</li> </ul>	استراليا

المصدر : DGTPE : L'immigration économique : analyse comparative, 2008:

#### IV. الانعكاسات غير المتكافئة لهجرة العمالة الماهرة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية :

##### 1. الانعكاسات الإيجابية للهجرة على بلدان الاستقبال :

غيرت العولمة عديد المفاهيم والمقاربات المتعلقة بالتنمية، حيث تم إخضاعها لانتهاج للتحرر الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى منظمة التجارة الدولية والانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية وإحداث المناطق الحرة وإقامة المناطق الصناعية المؤهلة. وفي ظل هذه المفاهيم الجديدة أصبح ينظر إلى الهجرة بمواصفات العولمة في إطار مقاربة جديدة مبنية على الانتقال من الليبرالية إلى الانتقائية.

وترتكز السياسات الجديدة للهجرة في البلدان المتقدمة على ما يسمى بـ "المثلث الذهبي" : الجامعة والبحث والمؤسسة". وهذه المكونات أصبحت المحدد الأساسي لاستقدام المهاجرين من هذه الكفاءات. وأصبحت البلدان المتقدمة تتتسابق في استقطاب هذه الكفاءات المرشحة للهجرة.

وتهدف هذه السياسات الجديدة خاصة إلى :

- تعويض كفاءاتها المهاجرة حيث أن حركة الهجرة أصبحت تشمل أيضا مواطني البلدان المتقدمة في ما بينها. وبالتالي فإن أوروبا أصبحت هي أيضا تشهد "نزيف عقولها" إلى الولايات المتحدة. وتشير المعطيات أن 3 % من الباحثين في فرنسا هاجروا إلى الولايات المتحدة و 150 ألف شاب هاجروا إلى بريطانيا للعمل والإحداث المؤسسات. ويبرز الجدول الموالي حركة الهجرة في بعض البلدان المتقدمة :

##### مواطنو بعض البلدان المتقدمة المقيمون بالخارج

البلد	عدد المهاجرين
اليابان	10.000.000
ألمانيا	4000.000
إيطاليا	6500.000
فرنسا	1784.000 (منهم 150.000 من العلميين والمهندسين في الولايات المتحدة وكندا)
سويسرا	800

المصدر : J.F.Poncet : la fuite des cerveaux, SENA, Rapport N°338 (1999-2000)

- استقدام الكفاءات العليا واليد العاملة المؤهلة وفق مبدأ الهجرة المنتقاء لتلبية حاجياتها الاقتصادية من الخبرات والمهارات.

بالنسبة للولايات المتحدة تشير بعض المصادر (Fondation RES-publica) أنّ ثلث المهاجرين متحصلون على درجة الدكتوراه من بلدانهم الأصلية.

وبالنسبة لفرنسا فإن 40 % من مهاجري بلدان إفريقيا والمغرب العربي من مستوى التعليم العالي.

- المحافظة على التوازن المالي للصناديق الاجتماعية وخاصة صناديق التقاعد. في فرنسا مثلاً يقدر الإنفاق على التقاعد بـ 3 % من الناتج الإجمالي المحلي. وبدون العمالة الأجنبية يرتفع هذا المعدل إلى 4.3 % من الناتج وفق تقرير برلماني فرنسي صادر في ماي 2011.

## 2. الانعكاسات السلبية للهجرة في منظور بلدان الإرسال : من خيار العودة إلى خيار الشتات :

### 1.2 تراجع خيار العودة :

بالرغم من أنّ هجرة العمالة المؤقتة من بلدان الإرسال تخفّف من وطأة البطالة، فإنّ هذه البلدان استشعرت سلبياتها منذ بدايات الاستقلال حيث كانت الهجرة في السبعينات والستينيات تطرح من جانب الدولة المرسلة بمفردات إيديولوجية تختزل في مقوله نزيف العقول (Brain drain) والتي تشير إلى استغلال الشمال للرأس المال البشري لبلدان الجنوب. وكان إذن لا بدّ من معالجة هذه الظاهرة من خلال سياسات وطنية تحدّ منها باعتبار أنّ المهاجرين وخاصة الأكفاء منهم يمثلون رصيداً بشرياً ضروريًا للتنمية الوطنية. وللحافظة على هذا الرأس المال البشري اعتمدت عديد بلدان الإرسال سياسات لتقليل الهجرة ووضع حواجز للتشجيع على العودة إلى الوطن الأمّ. ولكن هذه السياسات فشلت في العديد من البلدان لأنّ مثل هذا التوجّه يتطلّب استثمارات إضافية في البنية الأساسية ووضع برامج خصوصية مكلفة لضمان العودة، وهو ما ليس في متناول الدول. وإضافة إلى ذلك فإنّ هؤلاء المهاجرين الذين بنوا مستقبلهم ومشاريعهم المهنية في بلد الاستقبال لا يرغبون في

العودة مهما توفرت لهم من امتيازات، غير أنّهم مازالوا مرتبطين ببلدهم الأصلي بحكم الروابط العائلية والثقافية، إلخ...

## 2.2 محدودية العائد من خيار الشتات :

أمام تقلص خيار عودة المهاجرين إلى الوطن الأمّ مهما توفرت لهم من امتيازات ظهرت في نهاية الثمانينيات مقاربة جديدة تطورت تدريجياً في بلدان الإرسال وتنطلق هذه المقاربة الجديدة من تمتين الروابط مع المهاجرين وتحمّل على المساهمة عن بعد في تطوير بلدتهم عن طريق تشكيلهم في مشاريع الاستثمار ومشاريع البحث والتطوير والتدريس، إلخ... فالأمر هنا لا يتعلّق باستثمارات إضافية بل بالسياسات والتنظيم لتعبئة هذه الموارد في الشتات وتوظيف خبراتها الشخصية وعلاقتها المهنية والاجتماعية.

وهذه النظرة الجديدة يعني الانتقال من نظرية "نزيف العقول المهاجرة" (Brain drain) إلى نظرية "الاستفادة من العقول المهاجرة" (Brain gain). وتسوّج هذه المقاربة تنظيم الشتات العلمي والتكنولوجي في شبكات تربطهم بالوطن الأمّ. وقد أصبحت هذه الشبكات قاعدة متقدمة للاقتصاديات الوطنية في بلدان المهاجر تلعب دوراً هاماً في اليقظة الاقتصادية والتكنولوجية، ونقل المعارف والتكنولوجيا.

ويوجد حالياً على مستوى العالم 41 شبكة للمهاجرين في 29 دولة مكوّنة من أصحاب الأعمال والكفاءات المهنية العليا والمهندسين والجامعيين والباحثين مندمجين في مشاريع وطنية تنموية وصناعية ومشاريع البحث والتطوير وخدمات الاستشارة والدراسات الجامعية وتنظيم الندوات العلمية وحلقات التكوين في التكنولوجيا ومشاريع التعاون العلمي والتكنولوجي. وقد مثلّت هذه الشبكات عملاً أساسياً في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتكنولوجي وخاصة في بلدان شرق آسيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية.

ويمكن تصنيف هذه الشبكات كالتالي :

- شبكات مهاجرين من ذوي الكفاءات المهنية العالية ورجال الأعمال ؛
- شبكات خبراء ومهندسين في نقل التكنولوجيا ؛
- شبكة أكاديميين وباحثين وطلبة ؛
- شبكة مثقفين.

ومن أهمّ ما يشار إليه في هذا المجال ما يلي :

أولاً : أغلب هذه الشبكات توجد في البلدان الآسيوية ومنها :

• الصين :

- شبكة الطلبة والأكاديميين الصينيين بالخارج ؛
- الجمعية البيو/علمية الصينية في أمريكا الشمالية ؛
- الجمعية الصينية/الأمريكية للمهندسين والعلميين.

• الهند :

- الشبكة الهندية العالمية لجمعيات المهندسين الهنود في سلكون فالي ؛
- الجمعية العالمية للعلميين والمهندسين والتكنولوجيين الهنود ؛
- الشبكة الهندية للعلميين والتكنولوجيين للهنود غير المقيمين.

• كوريا :

- الجمعية الكورية للمهندسين والعلميين في أمريكا ؛
- الشبكة العالمية الكورية ؛

• تايلندا :

- البرنامج التايلندي للعقول المهاجرة ؛
- الجمعية التايلندية للكفاءات في أمريكا الشمالية ؛
- الجمعية التايلندية للكفاءات في أوروبا ؛
- الجمعية التايلندية للكفاءات في اليابان.

• كولومبيا :

- الشبكة الكولمبية للباحثين والمهندسين في الخارج المعروفة بشبكة Caldas.

• أمريكا اللاتينية :

- الجمعية الأمريكية اللاتينية للعلميين.

ثانيا : لا توجد من بين قائمة شبكات الكفاءات المهاجرة في العالم العربي إلا :

• تونس :

- الجمعية التونسية للعلميين بالخارج.

• المغرب :

- الجمعية المغربية للباحثين والطلبة بالخارج.

• المنطقة العربية :

- شبكة العلميين والتكنولوجيين العرب بالخارج.

المصدر : J.B. Meyer : Les diasporas scientifiques : Nouvel approche de la fuite des cerveaux. Unesco 2005

### 3. الانعكاسات السلبية للهجرة إلى أوروبا على التنمية في بلدان الإرسال :

• تراجع التحويلات المالية :

غالبا ما يتم التركيز في التقارير الغربية عند تناول موضوع الهجرة على التحويلات المالية للعمال المهاجرين. هذا الطرح لم يُعد ذا مصداقية كبيرة باعتبار أن هذه الهجرة لم تعد كما كانت هجرة عمالة مؤقتة وهجرة اقتصادية بحثا عن العمل لفترة محددة بل أصبحت هجرة استقرار. وقد نتج عن ذلك الحاجة إلى تحسين ظروف العيش واقتضاء سكن لائق وسيارة والإنفاق المدرسي على الأطفال وفي عديد الأحيان إقامة مشاريع. هذا المشروع الحيادي في بلد الإقامة يقلل بالضرورة من تحويل الأموال وبالتالي المساعدة في تمويل التنمية في بلدان الإرسال. هذا بالإضافة إلى تراجع تحويلات المهاجرين العرب بـ 6 % سنة 2010 بسبب تداعيات الأزمة المالية.

• إن العمالة الماهرة المهاجرة تمثل خسارة فادحة لدولة الإرسال باعتبار أن الوطن الأم لم يستفيد من موارد بشرية مؤهلة أنفق عليها من المال العام قرابة العشرين سنة.

• إن الهجرة المنتقدة للكفاءات العليا تمثل هي أيضا خسارة فادحة للتنمية في بلد الإرسال باعتبار أن هذه الهجرة المنتقدة تتخير أفضل الخبراء مما يحرم التنمية في الوطن الأم من كفاءات هي أحوج ما تكون إليها.

• ولتجنب هذه السلبيات، لا بد من الإقتاع في بلدان الإرسال بتغيير حركية عوامل الإنتاج بحيث أصبح رأس المال هو الذي يتنقل إلى حيث توجد اليد العاملة الماهرة، وليس اليد العاملة.

## V. الانعكاسات السلبية الأخرى لاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على مستوى التنمية :

انخرطت الدول العربية العشرة المشاطئة للمتوسط تدريجياً منذ "إعلان برشلونة" لسنة 1995 في الفضاء الأوروبي المتوسطي. وقد تم توقيع اتفاقيات الشراكة هذه بصفة منفردة (وفي بعض الحالات عن مضض) مع الاتحاد الأوروبي كمجموعة واحدة متماسكة، وذلك كالتالي :

### البلدان العربية المصادقة على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

البلد	التوقيع	دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
- تونس :	1995/7/17	1998/3/1
- المغرب :	1996/2/26	2000/3/1
- السلطة الفلسطينية :	1997/7/1	1997/7/1
- الأردن :	1997/10/24	2002/5/1
- لبنان :	2002/6/17	2003/3/1
- مصر :	2001/6/25	2004/6/1
- ليبيا :		عضو ملاحظ منذ 1999
- سوريا :	2004/10/19	بصدق التصديق
- الجزائر :	2002	2005/9/1
<u>يضاف إلى ذلك :</u>		
- إسرائيل :	1995/11	2000/6
- تركيا :	1995/12/31	

ويشمل مشروع الشراكة ثلاثة محاور كبرى :

- المحور السياسي والأمني الذي يهدف إلى جعل الفضاء الأوروبي المتوسطي "فضاء مشتركاً للسلام والاستقرار" ؟
- المحور الاقتصادي والمالي الذي يهدف إلى جعل هذا الفضاء "منطقة ازدهار متضامنة" ؟

- المحور الاجتماعي والثقافي والبشري الذي يهدف إلى تطوير الموارد البشرية ويسهل التقارب بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية.

وبصرف النظر عن التحفظات على بعض الخلافات السياسية للشراكة الأورو-متوسطية وبالتركيز فقط على الجوانب الاقتصادية فإن النتائج المسجلة بعد أكثر من خمسة عشرة سنة من بداية هذا المسار تبدو متواضعة بل ربما أسوأ مما كان عليه الوضع سابقاً بحيث تشير العديد التقارير إلى محدودية نتائج هذه الشراكة بل إلى خيبة الأمل. والمؤشر التأليفي الأكثر دلالة على ذلك ضعف مؤشرات الالتحاق (critères de convergence) بالاتحاد الأوروبي علماً وأنّ الهدف الأساسي من مسار برشلونة هو جعل المتوسطّة منطقة ازدهار مشتركة.

ومن تجليات محدودية هذه النتائج ما يلي :

#### 1. على المستوى الإجمالي :

تراجع نصيب البلدان العربية المتوسطية الشريكية في مسار برشلونة من السوق الأوروبية على مستوى الصادرات الجملية لفائدة دول شرق ووسط أوروبا منذ سقوط جدار برلين عام 1989.

فقد بلغ نصيب هذه البلدان من السوق الأوروبية 8.5 % سنة 2008 مقابل 2.1 % فقط سنة 1989، في حين تراجع نصيب البلدان العربية لجنوب وشرق المتوسط من 6 % سنة 1990 إلى 5.4 % سنة 2008.

وبالرغم من أنّ دول شرق ووسط أوروبا لا تمتد إلاّ خمس مساحة بلدان المغرب العربي (و 45 % من مساحة الجزائر) وإنّ عدد سكانها لا يتجاوز 105 مليون نسمة مقابل 193 مليون لبلدان جنوب وشرق المتوسط العربية المندمجة في مسار برشلونة، وبالرغم من تزايد حجم سكان البلدان العربية لجنوب وشرق المتوسط الذي سُتبلغ في أفق 2015، 230 مليون نسمة وتراجع حجم سكان بلدان شرق ووسط أوروبا إلى 101 مليون نسمة في نفس الفترة، فإنّ هناك مفعول إقصاء (effet d'éviction) واضح لبلدان جنوب وشرق المتوسط لفائدة شرق ووسط أوروبا.

وإنّ هذه المنافسة القوية بين المجموعتين ستؤدي إلى تهميش بلدان جنوب وشرق المتوسط.

## 2. على المستوى النوعي :

تراجع حصة الصادرات الصناعية لبلدان جنوب المتوسط العربية نحو أوروبا حيث أن هيكلة الصادرات في الاتحاد الأوروبي تمثل بوضوح لفائدة بلدان شرق ووسط أوروبا حيث بلغت الصادرات الصناعية لهذه البلدان والموجهة إلى السوق الأوروبية 77 %، في حين أنها لا تتجاوز 30 % بالنسبة لبلدان جنوب وشرق المتوسط باستثناء إسرائيل.

وممّا يؤكّد محدودية نتائج مسارات الشراكة الأورو-متوسطية أن التجمّعات الإقليمية الأخرى سجّلت نتائج كبيرة. فقد تمكّنت المكسيك من خلال اتفاقية أمريكا الشمالية المعروفة اختصاراً بـ NAFTA أو ALENA من مضاعفة حصتها في السوق الأمريكية حيث ارتفعت من أقل من 10 % قبل الاتفاقيّة إلى 26 % بعدها.

## 3. على المستوى القطاعي :

في ضوء عدم التكامل بين الدول العربية الشريكة في مسار برشلونة، يشير بعض الخبراء إلى أنّ خسارة قطاع النسيج في مصر والأردن وتونس والمغرب تراجعت حصتها في السوق الأوروبية بين 22 و 40 %.

## 4. على مستوى الاستثمارات الأجنبية الأوروبية :

يتجلّى مفعول الإقصاء أيضاً من خلال الحجم المتواضع للإستثمارات الأوروبية في بلدان جنوب المتوسط العربية. فبحكم المنافسة مع بلدان شرق ووسط أوروبا وكذلك بحكم توجّه الاتحاد الأوروبي إلى خاصرته الشرقية وكذلك بحكم التدافع للاستثمار في آسيا والصين على وجه الخصوص، تراجعت بشكل ملحوظ حصة البلدان العربية المشاطئة للمتوسط من الاستثمارات الأوروبية إلى 48 %. وتتقلّص هذه النسبة إلى 18 % إذا استثنينا إسرائيل لفائدة دول شرق ووسط أوروبا التي أصبحت تستقطب 107 أضعاف ما تستقطبه مجموعة الدول العربية المشاطئة للمتوسط.

## 5. على مستوى التكامل جنوب/جنوب :

من أهداف مسار برشلونة تقوية التكامل بين بلدان جنوب المتوسط المنخرطة في هذا المسار . إلا أن حصيلة الخمسة عشرة سنة تبيّن العكس تماما (L.Giacomo, 2010) حيث أفرز هذا المسار تغيير إتجاه التجارة البينية من تجارة أفقية جنوب/جنوب إلى تجارة عمودية جنوب/شمال (phénomène de détournement). وهذا عامل جديد يعيق التكامل بين الأقطار العربية بحيث يمثل مسار الشراكة الأورو-متوسطية بدلا للتكامل الاقتصادي العربي .

## المراجع

1. Annuaire démographique, 2004, Paris
2. citoyenneté et immigration - canada, rapport 2012
3. DGPT, l'Immigration économique", analyse comparative, 2008
4. Eurostat, 2011 et 2009
5. Haut conseil de l'Immigration : Rapport statistique 2004 - 2009
6. Hamdi Ali :
  - "Les jeunes issus de l'immigration :" le cas des jeunes maghrébins en France, Revue des études internationales, n°27 - 1988 Tunis.
  - "Problématique de la migration, Revue des études internationales, n°26 - 1988 Tunis.
  - "L'Immigration maghrébine en France : malaise dans l'identification", Revue des études internationales, n°36 - 1990 Tunis.
7. INSEE, 2011
8. Poncet, J-F: La fuite des cerveaux, SENA, Rapport n°338 (1999-2000)